الفصل التاسع

بين الدستور والمعاهدة

الجو الدولى يدعو إنجلترا لاسترضاء مصر – المندوب السامى الجديد – الإنجليز وتغيير الوزارة – الوزارة الجديدة وموقف الأحرار الدستوريين منها – إلغاء دستور صدقى باشا – اتجاه الوزارة لإنصاف العمد والموظفين – أثر الشئون المحلية فى سياسة مصر العامة – الدستوريون يتجهون إلى معارضة الوزارة – بين نسيم باشا وجلالة الملك فؤاد – إيطاليا تفكر فى غزو الحبشة ثم تعلن التغير العام لتنفيذ هذا العزم – الوزارة وأهداف مصر القومية – خطاب محمد محمود باشا فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ – تصريح سير صمويل هور وزير الخارجية البريطانية عن دستور مصر – موقف الأحزاب المصرية من هذا التصريح – الوفد يسحب تأييده لوزارة نسيم باشا – المظاهرات فى جميع أنحاء البلاد – مساعى الشباب للوحدة القومية – رئيس الدستوريين يرحب بالوحدة – اختلاف الدستوريين والوفد على أساس الوحدة – البوليس يصطدم بالمتظاهرين – موقف الوزارة يزداد حرجاً – اتفاق الدستوريين والوفد على أن يكون الدستور والمعاهدة جميعاً أساس الوحدة القومية – تأليف الجبهة الوطنية واجتماعاتها – كتابها إلى جلالة الملك ، وكتابها إلى المندوب السامى البريطانى – عودة دستور الأمة – تباطؤ إنجلترا فى الرد على كتاب الجبهة وسببه – انتونى إيدن يخلف صامويل هور وزيراً للخارجية البريطانية – تبليغ الحكومة البريطانية الجبهة باستعدادها للمفاوضة مع الأحزاب المصرية جميعها – الملك فؤاد يريد تأليف وزارة قومية فلا يوافق النحاس باشا على تأليفها – استقالة نسيم باشا – على ماهر باشا يؤلف الوزارة الجديدة – التمهيد للانتخابات وللمفاوضة .

شعر الإنجليز بأن تطور الأحوال الدولية فى أوربا يقتضيهم التقرب إلى الشعب المصرى وكسب مودته . والواقع أنهم كانوا إلى يومئذ لا يقيمون لهذه المودة كبير وزن أو يحسبون لها كبير حساب . فقد كانت أحوال أوربا إلى سنة ١٩٣٢ باعثة على الطمأنينة إلى استقرار السلام ، وكان اتجاه السياسة البريطانية نحو تخفيض التسلح قوياً غاية القوة . لم تكن ألمانيا تثير خشية أحد ، بل كانت سياسة شترزمان وزير خارجية الرايخ ، وسياسة أرستيد بريان وزير خارجية فرنسا ، قد أدخلتا فى روع الأوربيين ، والإنجليز فى مقدمتهم ، أن ميثاق عصبة الأمم قد عم خيره دول أوربا جميعاً ، وأن عالماً أفضل بزغ فجره . ولقد عم هذا الإحساس قارات الأرض كلها منذ وقعت الدول ميثاق كلوج فى سنة ١٩٢٨ وتعهدت فيه

أن تنبذ الحرب ، وأن تفض خصوماتها عن طريق التحكيم . ولما كانت مصر قد انضمت إلى هذا الميثاق ، كما انضمت إليه دول كثيرة ، فقد آمن الكل فى مشارق الأرض ومغاربها بأن عهد الحروب قد انتهى ، وأن فردوس السلام تفتحت أبوابه ، فهب أريجه العطر يحيي العالم بعد أن ضمدت جراحه من أثر الحرب العالمية الأولى .

على أن انتصار أدلف هتلر فى انتخابات ألمانيا سنة ١٩٣٢ ، وإعلانه السياسة التى احتوى عليها كتابه (كفاحى) ، ونداءه بأن الجنس الجرمانى أفضل الأجناس وأجدرها بسيادة العالم ، وتقويته الجيش الألمانى فى البر والبحر والجو – هذا كله فتح عيون الساسة فى إنجلترا على منظر كانوا يحاولون إغماض العين عنه . وكانت إنجلترا مطمئنة بنوع خاص إلى علاقتها بإيطاليا وإلى أن موسوليني ، زعيم الفاشيست والقابض على نواصى الأمر فى إيطاليا منذ سنة ١٩٢٢ ، سيكفل سلامة مياه البحر الأبيض المتوسط ، وسيكفل من ثم سلامة الإمبراطورية البريطانية . لكن موسوليني لم يلبث ، حين رأى قوة (الفوهرر) الألمانى وقوة اتجاهه ، أن ولى وجهه نحوه ، وأن خطب وده ، بعد أن حاول الوقوف منه موقف الخصومة محافظة على سلامة النمسا . عند ذلك ازدادت السياسة البريطانية تحديقاً فى القارة ، وإشفاقاً من المصير الذى تتعرض هى له إذا لم تسلك فى سياستها الدبلوماسية ، وفى سياستها العسكرية ، مسلكاً يخرج بها من موقف السعيد بأحلام السلام إلى موقف اليقظ المرتقب ما يتنفس عنه الغد من مزالق الخطر .

وفى الفترة التى نعمت إنجلترا فيها بأحلام السلام ، قامت سياستها فى مصر على التسويف والمطل ، كلما طلب المصريون إليها حل المسائل المعلقة بين الدولتين . لقد كفاها أن اعترفت فى سنة ١٩٢٢ بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع احتفاظها بالمسائل الأربع التى أوردتها على هذا الاعتراف بالاستقلال . وحسبها أن تشغل المصريون بمنازعاتهم الحزبية بعد صدور الدستور وقيام البرلمان ، وتسابقت هيئاتهم المختلفة إلى الحكم ! لقد رأت فى هذا الاعتراف بالاستقلال ، وفى هذا السباق إلى الحكم ، ما يسمح لها أن تشتط فى كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل المحتفظ بها ، وألا تصل من المفاوضة إلى ما يرضى المصريين ، وأن تشغلهم بعد ذلك بمشكلة داخلية جديدة حول الانتخاب أو حول الدستور ! أما اليوم فالأمر مختلف . إن هذا التطور الأوربى ينذر بنتائج يجب على الساسة مواجهتها ، وتلافيها من غير حرب إن أمكن ، ويجب عليهم فى نفس الوقت أن يعدوا العدة لليوم العبوس القمطرير الذى يدوى فيه المدفع ، وتئز الطائرة ، وتهب من جوف جهنم ألسن

اللهـب . وإذا كان مثل هذا اليوم لا يزال فى نظر الحكومة البريطانية بعيد الاحتمال ، فالاستعداد له أول الواجبات .

أما ومصر تتوسط العالم ، وقناة السويس تربط الإمبراطورية ، فلابد من كسب صداقة الشعب المصرى ، مع الاحتياط كى لا يكون ثمن هذه الصداقة باهظاً ، ومع التمهيد لتغيير السياسة التى أدت إلى ضياع هذه الصداقة .

وهذا التمهيد يسير . وطريقه التقليدى نقل ممثل إنجلترا فى مصر وإحلال غيره محله . وتلك سياسة قديمة عبر عنها عمر بن الخطاب فى الصدر الأول للإسلام بقوله : « هان أمر أصلح به قوماً أن أبدلهم أميراً مكان أمير ! » . وقد ترجمت السياسة البريطانية هذه العبارة فى علاقاتها مع مصر بما يشابهها ، فهان عليها لتصلح ما فسد من سياستها فى مصر أن تبدل مصر ممثلاً مكان ممثل . وكما فعلت حين أحلت سير برسى لورين محل لورد للويد ، نقلت سير برسى لورين وعينت مكانه سير مايلز لامبسون مندوباً سامياً لها فى مصر . لكن سير مايلز لم يكن ليحضر فيتولى منصبه على ضفاف النيل قبل نهايـة تلك السنة ، سنة ١٩٣٤ . ولما كانت الحكومة البريطانية تستعجل التعديل فقد ندبت مدير القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية ، مستر بيترسون ، ليتولى بحث الموقف والإشارة بالتعديل الواجب على أساس هذا البحث . ولما كان الوقت لا يزال صيفاً ، إذ كنا فى النصف الأخير من شهر سبتمبر ، فلم يكن بدار المندوب السامى من الموظفين ذوى المكانة غير مستر جرافتى سميث ، مساعد السكرتير الشرقى بالدار فى ذلك الحين . ولقد دأب مستر جرافتى سميث على دراسة الموقف من جميع نواحيه ، وحرص على أن يستطلع رأى معارفه وأصدقائه من المصريين ، ليقف على اتجاه الرأى العام فى البلاد قدر المستطاع .

وكنت أعرف مستر جرافتى سميث معرفة جيدة ، وإن لم أكن من أصدقائه . وقد أراد زعماء الحزب عندنا أن يقفوا على اتجاهات الإنجليز فى سياستهم الجديدة ، ورغبوا إلىّ فى الاتصال بالرجل علّى أعرف منه ما سيحدث . وقابلته غير مرة . وكنت أكثر الأحايين أجد بعض أصدقائى أومعارفى خارجين من عنده ساعة قدومى ، أو ذاهبين لمقابلته ساعة خروجى . وإنى لأذكر كلمة له ذات مغزى . فقد أشرت مرة فى حديثى إلى أن سياسة القصر فى ذلك الوقت تحمل معظم التبعة عما وصلت إليه علاقات مصر وإنجلترا ، وإن من الخير عدم الإمعان فى تأييد هذه السياسة . وكان جواب جرافتى : من السهل دائماً تغيير سياسة القصر فى أربع وعشرين ساعة ، لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة فى البلاد لا يدرك

دائماً بمثل هذه السهولة ! وجو السكينة هو الذى يعنينا اليوم . وأعتقد أن ما وصم سياسة الوزارة من حيث النزاهة يجب أن يقدم فى التفكير على كل اعتبار سواه .

كان جل أصدقائنا يريدون أن يقفوا على اتجاه المندوب السامى بالنيابة فيمن يؤلف الوزارة الجديدة . ولعل هذه كانت المسألة الجوهرية فى نظرهم . وقد شاع فى بعض الأوساط أن على باشا ماهر سيعهد إليه بتأليفها ، فلم ينل ذلك ارتياح كثير من الساسة لما كان معروفاً من اتصال على باشا الوثيق بالقصر . ويظهر أن اختيار من يتولى تنفيذ السياسة الجديدة قد استغرق زمناً غير قصير . ثم إن الأمر استقر أخيراً عند اختيار توفيق نسيم باشا الذى كان رئيساً للديوان الملكى غير مرة . وصدر الأمر الملكى إليه بتأليف الوزارة فألفها فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ .

لا شبهة فى أن وزارة عبد الفتاح باشا يحيى قد كانت على علم بأن البحث يجرى فى دار المندوب السامى لتغييرها ، وأنها كانت واثقة من أن هذا التغيير آت لا محالة عما قريب . مع ذلك لم تفكر فى تقديم استقالتها وفى التخلى عن مناصب الحكم إلى أن تألفت الوزارة الجديدة . وقد يبدو هذا غريباً ، لا يفسره إلا أمل الوزارة فى أن تحقق المساعى فتظل فى الحكم ! وليس شك فى أن الأكرم لأية وزارة فى مثل هذا الموقف أن تستقيل ، فإذا رفضت استقالتها كان بقاؤها فى الحكم بعد ذلك أصون لكرامتها . لكن هذا التقليد ، الذى يدعو كل وزارة إلى البقاء فى الحكم حتى اللحظة الأخيرة ، قد لوحظ فى أمر الوزارات المصرية قبل نفاذ الدستور ، ثم لوحظ بعد قليل من نفاذه . وإذا دل ذلك على شىء فعلى أن الوزراء يرون أنفسهم موظفين لا يتركون مناصبهم إلى أن يفصلوا أو يحالوا إلى المعاش !

كان هذا التقليد شأن الوزارات المصرية قبل نفاذ الدستور حتى سنة ١٩٢٤ . فلما نفذ وتولت وزارة سعد باشا الحكم ، استقالت تحت ضغط الحوادث التى أعقبت مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى . فتولت وزارة زيور باشا الحكم ، ثم استقالت على أثر الانتخابات التى تمت فى سنة ١٩٢٦ وحين ظهرت نتيجتها ضد بقاء الوزارة . واستقالت وزارة عدلى باشا حين اعتبرت رفض مجلس النواب شكرها قراراً بعدم الثقة ، ثم استقالت وزارة ثروت باشا حين رفض زملاؤه فى الوزارة مشروع معاهدة ثروت – تشمبرلن . أما بعد ذلك فكانت الوزارات بين أن تقال ، أو أن تستقيل مخافة أن تقال . وهى لم تكن تستقيل خوف الإقالة إلا فى اللحظة الأخيرة .

ماذا يكون موقف الأحرار الدستوريين من وزارة نسيم باشا ؟ لقد امتازت هذه الوزارة بأن

ضمت عناصر من الشباب الموظفين بعضهم من أصدقاء الأحرار الدستوريين ، أمثال أحمد عبد الوهاب باشا ، وأحمد نجيب الهلالى بك ، وعبد المجيد عمر بك . لكن صداقتهم لم تكن لتجعلهم من الحزب ، لأنهم كانوا موظفين . أفنرحب مع ذلك بالوزارة ، أم نقف من سياستها موقف المنتظر ؟ كان محمد محمود باشا أشد ميلا إلى موقف الانتظار ، لأن نسيم باشا كان أكثر اتصالا بالقصر من على باشا ماهر ، ولأن الأحرار الدستوريين عارضوا سياسته فى سنة ١٩٢٢ معارضة عنيفة غاية العنف ، لم ينسها هو ، ولم ننسها نحن . أما محمود باشا عبد الرازق وأنا ، فكنا نميل إلى إظهار الرضا عن تأليف الوزارة ، وإن اشتركنا مع محمد باشا فى عواطفه إزاء نسيم باشا . وكنا نريد أن يكون إظهار الرضا عن الوزارة عمليا بالذهاب إلى رياسة مجلس الوزراء ، وتهنئة نسيم باشا ، وإبداء اطمئناننا إلى أنه سيلبى مطالب البلاد .

وكانت حجة محمد باشا فى تحفظه ترجع فضلا عما سبق إلى أن نسيم باشا رجل ضعيف يؤمن بأن ما يريده الإنجليز لا مرد له ، كما أنه رجل رجعى ظهرت رجعيته بجلاء تام فيما صنع بالدستور سنة ١٩٢٢ . وكان محمود باشا عبد الرازق ، وكنت أنا من رأيه فى هذا التقدير كذلك . لكننا أردنا أن يشعر الشعب المصرى بأن تغيير الوزارة معناه انتصار سياستنا فى مقاومة العهد الذى انقضى ، كما أردنا أن نحرج نسيم باشا ، وأن يعلم الناس أن ما ربما يحدث فى المستقبل من إعادة دستور الأمة كان لنا فيه الفضل آخراً ، كما كان لنا الفضل أولا فى مقاومة دستور صدقى باشا .

واقتنع محمد باشا واقتنع إخواننا بحجتنا ، فذهبنا ثلاثتنا غداة تأليف الوزارة إلى رياسة مجلس الوزراء ، يتقدمنا محمد باشا ، وهنأنا نسيم باشا بمنصبه ، ورجونا أن يحقق آمال الشعب فيه ، فوعد خيراً من غير أن يتقيد بشىء معين ، وخرجنا من عنده مقتنعين بأن الرجل جاء ينفذ سياسة جديدة ، وإن لم نعرف نحن ، ولعله لم يكن هو كذلك يعرف ، مدى هذه السياسة !

وفى يوم ٣٠ نوفمبر ، أى بعد أسبوعين اثنين من تأليف الوزارة ، صدر أمر ملكى بإلغاء دستور صدقى باشا . لكن هذا الأمر الملكى لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ ، بل اكتفى بالنص على إبطال العمل بدستور سنه ١٩٣٠ وبحل مجلسى البرلمان القائمين ؛ على أن يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزيعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما نص عليها الدستور الأول ؛ وأن يتولى الملك بواسطة وزرائه السلطة التشريعية وسائر ما خص به البرلمان ،

زيادة على السلطة التنفيذية ، وذلك إلى أن يوضع نظام دستورى جديد يحل محل النظام الذى ألغاه هذا الأمر .

لم يُعِد هذا الأمر الملكى إذن دستور الأمة . ومن ثم لم يكن انتصارنا كاملاً . لكنه كان انتصاراً عظيماً ؛ لأنه ألغى الدستور الذى حاربناه ، ولن تستطيع قوة أن تبقى الأمة بغير نظام برلمانى زمناً طويلاً . فمن الخير ومن حسن السياسة تجسيم هـذا الانتصار ، والتأكيدبأن دستور الأمة عائد لا محالة ، وانتظار ما تسفر عنه الحوادث من بعد . هذه هى السياسة التى رسمناها ، والتى أيدناها فى (السياسة) أصدق تأييد .

والواقع أن انتهاج هذه الخطة لم يكن منه مفر . لقد لقى الشعب فى المعركة التى خاضها منذ صدر دستور سنه ١٩٣٠ ، عنتاً أى عنت ؛ فمن حقه بعد هذا العنت أن يستريح ليتسنى له أن يخوض من بعد معركة جديدة إذا لم يكن من خوضها بد . هذا إلى أن المصالح المحلية فى المدن والأقاليم ، للأحرار الدستوريين وللوفديين ، قد أصابها من تصرفات الحكومة فى عهد ذلك الدستور أكبر الضر والأذى . فصل الموظفون الذين بدرت منهم بادرة تدل على ميلهم لأى من هذين الحزبين . وفصل عمد البلاد ومشايخها ممن اتهموا بأنهم لم يمالئوا الحكومة فى انتخابات صدقى باشا . واضطرت الوزارة فى ذلك العهد إلى ممالأة كثيرين من الموظفين والعمد والأعيان لتحملهم على مناصرتها ، وكانت كثرة هؤلاء الذين مالأتهم من شر الموظفين سيرة ومن الأعيان الذين كانوا على شفا الإفلاس ، فأنقذهم صـدقى باشا من الهوة التى كانوا يوشكون أن يتردوا فيها . لابد إذن من إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعى ، ومن إنصاف هؤلاء الذين ظلموا لأنهم ناصرونا ، حتى تستقيم الأمور من جديد ، ويطمئن الناس إلى أن مناصرتهم إيانا لم تذهب سدى .

وإعادة الأمور إلى نصابها الذى يجب أن تستقر فيه لا يتم بين عشية وضحاها ، بل لا يتم فى أسابيع ؛ فلابد لتمامه من أشهر تمر ، ولابد من جهود متصلة تبذل لدى الحكومة ، ومن مطاولة من جانب الحكومة لا مناص من احتمالها . بهذا ، وبهذا وحده ، يمكن تنظيم الصفوف من جديد استعداداً لما قد يجىء به المستقبل .

لم يفتنـا ، ونحن نفكر فى هذا الأمر ، أن نقدر أن الحال كانت يومئذ أدق من مثلها فى ظروف مشـابهة سلفت . فقد كان الأحرار الدستوريون يخاصمـون الوفديين ، فكانت الحكومة التى تـلى حكومة الوفد تنصف الموظفين والعمـد والأعيـان المنتمين للأحرار ، والذين أصابهـم من حكومة الوفد أذى بسبب هـذا الانتماء . ونشأ

عن ذلك أن كان فى الكثير من قرى الريف عائلتان تتنافسان على العمدية مثلا ، فكانت إحداهما تنتمى إلى أحد الحزبين وتنتمى الثانية للحزب الآخر ، طامعة كلتاهما فى حماية الحزب الذى تنتمى إليه . أما وقد كان الوفديون والدستوريون متحالفين فى مقاومة حكومة صدقى باشا ، فقد نشأت طبقة ثالثة تنافس الطبقتين فى كثير من الأحيان . ولن تستطيع الحكومة أن ترد العمدية مثلا إلى رجلين فى قرية واحدة لا تحتمل غير عمدة واحد . فإلى أى العائلتين المتنافستين تردها ؟ إلى الوفديين ، أم إلى الدستوريين ؟ وماذا يكون موقف كل من الحزبين من الحكومة إذا هى كانت أكثر ميلا لأنصار أحدهما منها لأنصار الحزب الآخر ؟ على أننا آثرنا أن نترك تصوير الخطة التى نتبعها من بعد إلى أن تكشف تصرفات الحكومة عن اتجاهها .

قد يبدو غريباً أن يكون لمثل هذه الأمور المحلية أثر فى تصوير سياسة الأحزاب . فالمفهوم أن ينصر كل حزب مبادئ يعتقد أن تنفيذها يحقق مصلحة البلاد العليا ، وأن هذه المبادئ لا علاقة لها بالمصالح المحلية على الإطلاق . وهذا ما كنت أنا وما لا أزال أعتقده . لكن هذا التصوير السليم لا يكون إلا إذا سارت الأمور سيرة طبيعية ، وجرى العدل مجراه بين الجميع ؛ فلا تفريق بين الناس بسبب عقائدهم الدينية أو ميولهم السياسية أو غير ذلك من الأسباب . لكن الأمر فى مصر جرى ، منذ أعلن الملك فؤاد استقلال البلاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، غير هذا المجرى ، بل إن إعلان الاستقلال نفسه اتخذ أداة خصومة بين السعديين (أنصار سعد باشا) والعدليين (أنصار عدلى باشا) ، ثم طغت الخصومة على الاعتبارات العامة وانحدرت إلى المنازعات المحلية . من ثم كان لهذه المنازعات أثر ظاهر فى حركات مصر السياسية منذ اليوم الأول ، ثم بقى هذا الأثر متصلا من بعد إلى وقتنا الحاضر.

وقد عوق تقدم المصالح المحلية إلى الصف الأول كثيراً من أوجه الإصلاح العام ، بل عوق تنفيذ الدستور وتقاليد الحياة البرلمانية تنفيذاً سليماً فمنذ تولت الوزارة الدستورية الأولى الحكم برياسة سعد زغلول باشا نصت خطبة العرش ، التى ألقيت فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ، على وجوب عناية البرلمان بإصدار القوانين المكملة للدستور – ومن هذه القوانين قانون الهيئات المحلية المختلفة : مجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية – فى الحدود التى رسمها فى الفصل الخامس من بابه الثالث ؛ فالدستور يجعل المديريات والمدن والقرى أشخاصاً معنوية تعنى بشئونها الخاصة . وقد أشرنا من قبل إلى أن هذا القانون لم يصدر إلى سنة ١٩٢٦ . فلما اجتمع برلمان الائتلاف الأول فى تلك السنة ؛ تألفت لجنة حكومية برلمانية لتدرس هذا الموضوع

وتضع التشريع الواجب له . وقد أتمت اللجنة عملها ، ثم اصطدمت بصخرة الرياسة : لمن تكون فى كل هيئة من هذه الهيئات ؟ أتكون لممثل السلطة التنفيذية ، سواء أكان المحافظ أم المدير أم المأمور أم العمدة ؛ أو تكون لشخص منتخب أو معين غير متصل بالسلطة التنفيذية ، أسوة برياسة كل من مجلسى البرلمان ؟ هذا إلى الاختلاف على تحديد الاختصاص الذى تتمتع به هذه الهيئات المحلية . فلو أن هذا القانون صدر وجعل لهذه الهيئات اختصاصاً واسعاً يتناول تعيين الموظفين المحليين والعمد ومن إليهم ، ويتناول تنظيم الشئون الخاصة بالأقاليم — لحد ذلك من سلطان الحكومة المركزية ، ولما أصبح لوزير الداخلية شأن فى تعيين العمد والمشايخ ، ولا لوزير المعارف شأن فى تعيين المعلمين التابعين لمجلس المديرية ، ولا لوزير الصحة شأن فى تعيين الأطباء فى الدائرة المحلية ، وهلم جراً ؛ ثم لترتب على ذلك أن بقيت الشئون المحلية بعيدة عن سلطة الوزير وسلطة البرلمان ، إلا ما كان منها مخالفاً للقانون أو ضاراً بالمصلحة العامة . لكن السلطة المركزية فى القاهرة لم ترض عن هذا ، لأنها حرصت على أن يكون فى يدها تصريف كل صغيرة وكبيرة من الشئون المحلية . ولهذا بقيت المصالح المحلية بارزة فى الصف الأول ، وبقيت رعاية هذه المصالح الشاغل الأكبر للأحزاب فى مصر .

ولم يفت وزارة نسيم باشا ما لهذا الأمر من جليل خطر عند الأحزاب كلها ، فألقت جل بالها إلى الشكاوى التى قدمت إليها من تصرفات العهد الذى سبقها ، وبذلت جهوداً غير قليلة للتوفيق بين المصالح المتعارضة لحزبى الوفد والدستوريين . أما ما سوى ذلك من الشئون العامة فسار سيرته العادية ، متأثرًا بالنهضة العامة فى البلاد ، مندفعاً إلى التوسع الذى تفرضه هذه النهضة ، مضطرًّا فى كثير من الأحيان إلى الأخذ بسياسة الارتجال على أنها السياسة الممكنة فى هذا الاندفاع السريع .

وكانت شئون الموظفين فى مقدمة هذه الشئون العامة ، ثم كانت لها صبغة حزبية كذلك . فقد قضت الظروف التى أحاطت بصدقى باشا أن يصطفى من الموظفين من يعاونه على تنفيذ سياسته ، وأن يبعد عن مناصب الدولة كل من يبدو منه ، من قريب أو بعيد ، ما يشتم منه أنه لا يناصر صدقى باشا وعهده . تحدثت عن القاضيين اللذين فصلتهما وزارة صدقى باشا ، بحجة أنهما تأثرا فى أحكام اصدراها بنزعة سياسية لا تتفق وما كان رجال العهد يرونه حكم القانون . وقد فصلت الوزارة وكيل نيابة التمست له ألواناً من التهم ، وما كانت لتلتمسها لولا أنه كان يظاهر جماعة من الأحرار الدستوريين فى أسيوط . وكان أمين بك لطفى سكرتيراً عاماً

لوزارة المعارف ، وكان صديقاً شخصياً لمحمود فهمى النقراشى بك الوفدى المتطرف فى وفديته . وقد رؤى الرجلان يتنزهان معاً ، فى فضاء سان استفانو بالإسكندرية يوماً ما ؛ فاتخذت وزارة صدقى باشا من هذا التنزه ، ومن حديثهما المتصل فى أثنائه ، ذريعة لفصل أمين بك لطفى . لم يكن بد لوزارة نسيم باشا من أن تنظر فى أحوال هؤلاء الموظفين ، فتعيد منهم من فصل بغير حق ، وترى رأيها فى أولئك الذين تقدموا غيرهم فى الترقية لأنهم ظاهروا صدقى باشا مظاهرة سافرة فى تنفيذ سياسته . ولقد شغلت وزارة نسيم باشا بأمر العمد والموظفين أيما شغل ، وبقيت مشغولة بهم شهوراً متعاقبة .

شعرنا ، بعد انقضاء أربعة أشهر من ولاية نسيم باشا شئون الحكم ، أنه لم يحقق للبلاد ما تبتغيه من أهدافها القومية ، وأنه فيما يعالج من الشئون الداخلية كان وفدى الهوى ، فاتجهنا فى تحفظ إلى معارضته ، وظهر أثر ذلك فيما تكتبه (السياسة) . ولعله شعر من ناحية أخرى بأن الإنجليز لا يسايرونه فى أهم ما يطلب إليهم مسايرته فيه ، وأن القصر لا يبذل له من التأييد ما يطمئن له ، ففكر فى مخرج من هذا الموقف وإن أدى الأمر إلى استقالة الوزارة ، مع ثقته بتأييد الوفد إياه تأييداً خالصاً صريحاً . وهداه تفكيره ، فكتب فى ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٥ إلى جلالة الملك كتاباً ذكر فيه ما أنجزته الحكومة من الأعمال التى ترتجى منها للبلاد الخير ، وأشار إلى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ منقحاً طبقاً لنص الدستور المذكور لو رأى جلالة الملك تنقيح شيء فيه ؛ أو وضع دستور تقره جمعية تأسيسية ترضاها البلاد وتمثلها تمثيلاً صحيحاً ، وهذا رأى أبداه نسيم باشا نفسه حين كان رئيساً للديوان الملكى فى سنة ١٩٢٢ . وختم الرجل كتابه منوهاً بأن بعض العناصر غير المسئولة تتدخل فى شئون الحكم تدخلاً قد يترتب عليه أن يبطئ النجاح فى معالجة الأمر أكثر مما أبطأ ، راجياً التغلب على الصعوبات واستكمال النجاح بمساعدة جلالة الملك وحسن رعايته . ولما كان إرسال مثل هذا الكتاب غير مألوف ومنطوياً على معان كثيرة ، أجاب جلالة الملك وزيره الأول بكتاب ، أرسله إليه بعد ثلاثة أيام يؤكد فيه تأييده لتحقيق المهمة العظمى التى اختاره لها ، ويذكر أنه يؤثر إعادة دستور سنة ١٩٢٣ على أن يعدله ممثلو الأمة بما تدعو إليه الأحوال ، ويرجو الله فى ختامه التوفيق والسداد . بذلك ختم هذا الحوار من غير أن تخفى على المتصلين بالسياسة دلالته .

* * *

أقبل الصيف من سنة ١٩٣٥ ، وازداد جو السياسة الأوربية اضطراباً . فقد أذاعت الأنباء أن موسولينى يريد غزو الحبشة ، وبدأت الدول الأوربية الأخرى تفكر فى موقفها

من هذا الغزو ، ودعيت عصبة الأمم للانعقاد فى جنيف لتنظر فى هذا الموقف وما قد يؤدى إليه من اضطراب حبل السلام فى العالم . وإذ كان موسولينى قد تفاهم قبل ذلك مع هتلر ، عاهل ألمانيا ، فقد رأى بيير لافال ، وزير الخارجية الفرنسية ، أن سلامة بلاده تقتضيه التفاهم مع عاهل إيطاليا ؛ لأن إنجلترا أبدت فى السنوات الأخيرة ، من النزوع إلى ترك الأمور فى أوربا ملقاة حبالها على غواربها ، ما جعل الوزير الفرنسى يخشى المستقبل ويتجه بسياسة بلاده إلى ما يعتقده أكفل لسلامتها ، ولصون ما كسبت فى الحرب العالمية الأولى . أما إنجلترا فأخذت تدفع عصبة الأمم إلى تقرير العقوبات إذا هاجمت إيطاليا الحبشة ، لأن الحبشة كانت عضواً فى عصبة الأمم كإيطاليا على سواء ، ولأن واجب العصبة يقتضيها أن تكفل سلامة كل عضو من أعضائها ، وأن تتقى وقوع الحرب مخافة أن تمتد شرارتها إلى بلاد العالم كله ، كما حدث من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٨ . وكنا فى مصر مطمئنين إلى قوة إنجلترا ، وإلى مقدرتها على منع الحرب بين إيطاليا والحبشة . لهذا لم يفكر أحد من ساستنا فيما يجب علينا إذا وقعت هذه الحرب ، بل لم يفكر أحد من هؤلاء الساسة بأى قدر نشترك فى الجزاءات التى فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا إذا هى أوقدت نار الحرب ، ثم لم يفكر أحد من ساستنا فيما يجب علينا للمحافظة على حيدة قناة السويس وكيف تكون . وكل الذى حدث أن استفتت الحكومة لجنة القضايا ، وكان يرأسها إذ ذاك عبد الحميد بدوى باشا ، عن موقفها من العقوبات ومن قناة السويس ؛ فكانت الفتوى القانونية أننا لسنا أعضاء فى عصبة الأمم فلا تربطنا قراراتها ، وأن حيدة القناة فى السلم والحرب تقتضينا ألا نغلقها فى وجه السفن الإيطالية التى تحمل الجند والذخيرة . ولم تجد إنجلترا ما يحملها على التدخل ؛ لأنها كانت ترجو أن تحتفظ بسياستها التقليدية فى المحافظة على صداقة إيطاليا ، برغم موقفها فى الصف الأولى من صفوف المطالبين بتوقيع الجزاءات تنفيذاً لميثاق عصبة الأمم .

وكنت مطمئناً يومئذ ، طمأنينة زعمائنا من الساسة المصريين ، إلى أن الحرب بين إيطاليا والحبشة ليست وشيكة الوقوع ، لأن موقف إنجلترا وموقف عصبة الأمم كان يبدو عليهما من ظاهر الحزم ما يرد إيطاليا عن مغامرة ، يتعرض معها أسطولها للقاء الأسطول البريطانى بالبحر الأبيض المتوسط ، فإذا دارت عليه الدائرة تعذر أن ينقل الجنود والعتاد إلى الحبشة ، أو تعذر أن يحمى السفن التى تنقل هذه الجنود وهذا العتاد . ولهذا سافرت أقضى جانباً من فصل الصيف فى ربوع سوريا ولبنان طلباً للراحة .

وإننى لأختم مقامى هناك بمصيف بلودان ، إذ بدأت النذر تترى تنبئ بأن موسولينى

ماض فى طريقه ، لا يأبه للعقوبات التى فرضتها عصبة الأمم ، ولا يتراجع دون غايته من غزو الحبشة . وأقنعنى بهذا ، فى صورة عملية ، أن فندق بلودان كانت به فرقة موسيقية من الإيطاليين تعزف فى الصباح وفى المساء ، فإذا هذه الفرقة تحزم متاعها قبل انتهاء الصيف ، لأن أمراً عاماً نشر على الإيطاليين بالعودة إلى بلادهم ، والانضمام إلى فرقهم وحمل السلاح تأهباً للحرب . وهبطت وأسرتى من بلودان إلى بيروت ، وعدنا إلى مصر على ظهر الباخرة الإيطالية أوزونيا ، وكانت من أجمل البواخر وأبدعها . وسافرت هذه الباخرة بعد وصولنا مصر إلى إيطاليا ، وعادت منها إلى بيروت ثم رجعت إلى الإسكندرية . وفيما هى ملقية مراسيها ببوغاز الإسكندرية تنتظر الأمر بالسفر إلى إيطاليا ، إذ النار تلتهمها وتبقى مشبوبة بها أياماً . وقيل يومئذ إن هذا الحريق حدث عمداً لتعطيل البوارج الحربية البريطانية التى كانت مرسية فى ثغرنا بعيداً عن مالطة ، حتى لا تستطيع التعرض للسفن الإيطالية المارة بقناة السويس . الأمر إذن جد خطير ! والحرب الإيطالية الحبشية حقيقة واقعة رضيت إنجلترا أو كرهت ، رضيت عصبة الأمم أو كرهت كذلك !

* * *

كانت علاقة الأحرار الدستوريين بوزارة نسيم باشا تتطور فى هذه الأثناء ، وتتجه إلى ناحية المعارضة الصريحة . فقد أنسوا منها ميلا إلى الوفد فى تصرفاتها كان يزداد على الأيام وضوحاً . صحيح أن هذه العلاقة لم تكن صداقة صافية منذ تأليف هذه الوزارة . فقد كان محمد باشا محمود ضعيف الثقة بنسيم باشا كما قدمت . ولعله ذكر أن نسيم باشا كان عضواً فى وزارة سعد باشا سنة ١٩٢٤ ، وأن نسيم باشا لم ينس هذه الصلة . أم لعله قدر أن نسيم باشا أراد أن يختم حياته السياسية بالتقرب من الجمهور ، ومن أجل ذلك تقرب من الوفد . أياً كان السبب ، لقد كانت الوزارة أكثر ميلا فى تصرفاتها إلى ناحية الوفد . وقد اكتفى الوفد بهذا الميل ، فلم يعد يطالبها بشىء من شئون السياسة العامة . واستمر الحال على ذلك زمناً ، والبلاد تزداد كل يوم شعوراً بأن الوزارة تركت مطالب البلاد القومية وراءها ظهرياً ، وأن ما كان من إلغائها دستور سنة ١٩٣٠ لم يزد على أن حرم الأمة من مظهر سيادتها ، حتى فى حدود ذلك الدستور الذى أنكرته الأحزاب واحتجت عليه . فهل يبقى الموقف فى هذا الركود ، وتبقى الأمة راضية عن تصريف الشئون الإدارية تصريفاً لا يرعى فيه العدل ؟ لم يكن هذا ممكناً ، ولم يكن بد من أن تقوى معارضة الوزارة ، وأن يظهر الساسة المسئولون عدم رضاهم عنها .

وكان طبيعياً أن يكون الأحرار الدستوريون ، الذين حملوا علم الجهاد ضد دستور الحكومة منذ استصدره صدقى باشا ، هم البادئون بهذه المعارضة . وبدأها الحزب ، وبدأتها (السياسة) . وكانت هذه المعارضة يسيرة بعد أن سلخت الوزارة فى الحكم أكثر من عشرة أشهر ، ولم تحقق من مطالب البلاد فى أمر الدستور ولا فى أمر المعاهدة شيئاً . فهى بذلك قد عطلت مصالح البلاد العليا لتبقى متربعة فى مناصبها ؛ تحكم بغير دستور ولا برلمان ، وتذر المشكلة الكبرى ، مشكلة المفاوضة والمعاهدة ، وكأنها لا تعنيها فى قليل ولا فى كثير .

والواقع أن نسيم باشا كان قد أبلغ الإنجليز ، منذ تولى الحكم ، أن الأمة تريد إعادة دستور سنة ١٩٢٣ وإعادة الحياة النيابية على أساسه ، كما تريد إبرام معاهدة مع إنجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين إزاء الأخرى . وترقبت البلاد طويلاً أن يتحقق الواحد أو الآخر من هذين المطلبين . فلما انقضت الأشهر ، ولم يجب الإنجليز نسيم باشا ، وبدأت معارضته تشتد — أخذت الصحف الإنجليزية تبرئ حكومة لندن تارة فتقول إن الحكومة البريطانية لم تبلغ نسيم باشا رداً على ما طلبه ، لأنه لم يزد عن أمانى لهيئات مصرية غير رسمية ؛ ثم تبرئ نسيم باشا تارة أخرى ، فتقول إن المصريين اختاروا وقتاً غير مناسب لتحقيق مطالبهم ، هو وقت قيام الحرب الإيطالية الحبشية ، واضطراب عصبة الأمم إزاء العقوبات التى فرضتها اضطراباً كان ينذر بانهيارها .

رأى الجمهور المصرى فى هذه الأقوال مصداقاً لما تذكره المعارضة عن نسيم باشا وموقفه من مطالب مصر ، بل رأوا فيها شبه مؤامرة بين نسيم باشا والحكومة البريطانية على مطالب مصر ، فبدأ الطلاب فى الجامعة وبدأ جمهور الشعب يبدى قلقه من موقف الوزارة . وظهر هذا القلق واضحاً جلياً فى أنحاء البلاد كلها ، لا فى العاصمة وحدها . ورأى الأحرار الدستوريون ضرورة جمع كلمة الأمة لمقاومة هذه المؤامرة ؛ فاتفق الرأى على أن يلقى محمد محمود باشا ، رئيس الحزب ، خطاباً سياسياً اخترنا مكاناً لإلقائه كازينو لطف الله على النيل عند مدخل الزمالك . ولم تكد الصحف تعلن عن هذا الخطاب وموعد إلقائه فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، حتى انهالت علينا طلبات (التذاكر) لحضوره ، فكان ما طبعناه منها أول الأمر ألفى تذكرة ، ثم جعلنا نزيد هذا المطبوع حتى بلغ ما وزع من التذاكر سبعة آلاف تذكرة . وعرفت الحكومة ذلك فأخذت تعد عدتها ، باسم المحافظة على الأمن ، لمنع أكبر عدد تستطيع منعه من حضور هذا الاجتماع .

مع ذلك غص المكان بالحضور حتى لم يكن فيه موضع لقدم . وألقى محمد باشا

الخطاب فى موعده فاهتزت له أرجاء مصر كلها . لقد هاجم فيه وزارة نسيم باشا صراحة فى قوله : « إنها ردت السلطة المصرية البحتة إلى أيدى الإنجليز » ، إذ جعلت إعادة الدستور والحكم النيابى فى مصر رهناً بمشيئة الإنجليز ، مع أنها فى الصميم من سيادة مصر ، ولا يجوز أن يكون لدولة أجنبية سلطان فى أمرها . أما وقد قبلت فمصر فى خطر لا سبيل إلى مواجهته لدرئه إلا بإنكار الذات ، واتحاد كلمة الأمة : « فلنكن جميعاً قلباً واحداً فى العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها ، وعهد مصر بأبنائها أنهم أبر بها ساعة الشدة من أن ينسوها ليذكروا منافعهم وأشخاصهم ! لننس كل شىء إلا مصر ! ولننس كل شىء إلا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر ! » .

أحدث هذا الخطاب دويًّا هائلاً فى جميع الأوساط ، فكان بدء التحدى لسياسة الحكومة البريطانية يومئذ فى مصر ، وبدء الجهاد الوطنى لاستعادة الدستور ، ولوضع الحدود والمعالم لعلاقات مصر وإنجلترا .

ورأت الحكومة البريطانية ، حين أبلغت ما أنتجه هذا الخطاب من أثر ، أن تواجه الحالة بحزم ظنت أنه يبعث إلى نفوس المصريين من اليأس ما يسكتهم ، ويقضى فى المهد على حركة توشك أن تنقلب عنيفة تخشى نتائجها . فانتهز وزير الخارجية البريطانية ، سير صمويل هور ، أول فرصة سنحت له لإلقاء تصريح عن الموقف فى مصر ، وكانت المأدبة التى أقامها محافظ لندن بجيلد هول فى ٩ نوفمبر من تلك السنة . فقد خطب سير صامويل فيها ، وقال مشيراً إلى الحالة التى نشأت عن الحرب الإيطالية الحبشية :

« لقد بدا لمصر من تلقاء ذاتها أن تنتظم فى سلك الدول الساعية للسلام العالمى . . . لكنا سمعنا من بعض المصادر نغمة مختلفة . فقد زعم البعض أن الحكومة البريطانية عامدة إلى استغلال الموقف الحاضر لمصلحتها على حساب مصلحة مصر . وهذا غير صحيح . إن الحكومة البريطانية بذلت جهدها لإنشاء علاقات مبنية على تعاون اختيارى ودى بين البلدين لمصلحتهما المشتركة . ومن دواعى اغتباطنا أن لبت مصر عن طيبة خاطر داعى الواجب بروح التعاون الحر . وهذا العمل لا يمكن إلا أن يعود بالفائدة على حكومتينا عند حلول الموعد لوضع علاقتنا على أساس دائم مرض للفريقين . . . وكذلك لا صحة على الإطلاق لزعم الزاعمين أننا نعارض فى عودة النظام الدستورى إلى مصر بشكل يوافق احتياجاتها . فنحن ، بحسب تقاليدنا ، لا يمكن ولا نريد أن نقوم بمثل هذه المعارضة . أجل ! إننا عندما استشارونا أشرنا بعدم إعادة دستورى ١٩٢٣ و ١٩٣٠ ، ما دام الأول قد ظهر أنه

غير صالح ، وأن الثانى لا ينطبق مطلقاً على رغبات الأمة » .

نقلت البرقيات الخاصة هذه الفقرة من خطاب وزير الخارجية البريطانية إلى مصر ، فى العاشر من شهر نوفمبر ، فأثارت ضجة وقلقاً فى جميع الدوائر . فهى صريحة فى أن إنجلترا تعارض فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ بحجة أنه غير صالح . وهى صريحة فى أن إنجلترا تريد أن يوضع نظام يوافق ما يسميه وزير الخارجية البريطانية احتياجات مصر . . أليس هذا رجوعاً بنا القهقرى عن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ الذى ترك لمصر الحرية فى وضع دستورها ؟ أليس هذا يردنا إلى مثل عهدنا مع إنجلترا قبل إعلان استقلال مصر ، وقبل الحرب العالمية الأولى ، حين كانت إنجلترا هى التى توافق أو لا توافق على صورة النظام الذى يوضع للحكم فى مصر؟ ! فإذا كانت وزارة نسيم باشا ترضى هذا الوضع الشاذ المهين ، فلن يرضاه فى مصر أحد ، ولن يصبر عليه فى مصر أحد ، ويجب أن تقاومه الأمة بكل ما تستطيع من قوة !

ولكن ماذا عسى يكون موقف الوفد ؟ إنه كان يؤيد وزارة نسيم باشا إلى يومئذ ، وكان يعلن رضاه عن تصرفاتها جميعاً . أفيظل على هذا التأييد ؟ أم أن موجة الرأى العام القوية ، التى ظهرت فى مدن مصر وأقاليمها ، تحمله على تعديل هذا الموقف ؟ اجتمع الوفد والهيئة الوفدية فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، وامتد الاجتماع إلى اليوم الذى بعده ، واتخذ قرارات أذاعت سكرتيريته أنها ستعلن فى الخطاب الذى يلقيه رئيس الوفد ، مصطفى النحاس باشا ، يوم ١٣ نوفمبر ، أى فى اليوم التالى . ومع هذا التكتم قيل إن الوفد قد أنهى تأييده لوزارة نسيم باشا ، وإنه سيطالبها بالاستقالة ، وإن النحاس باشا سيشير فى خطابه إلى ما يجرى على الألسنة من توحيد الجهود ، وإن الوفد يرحب به بشرط أن تتعاهد جميع الأحزاب على ألا يقبل أحدها الحكم حتى تتحقق مطالب البلاد فى الحياة الدستورية .

عرف نسيم باشا ما قرره الوفد ، فأعلن فى مجلس الوزراء أنه يرى من واجبه أن يتخلى عن مسئولية الحكم فى ذلك الوقت بسبب الظروف الاستثنائية التى تجتازها البلاد . ولعله فعل هذا بدافعين : أولهما إيمانه بأن ما يريده الإنجليز نافذ لا محالة . وهذا إيمان تمكن من نفسه منذ فجر النهضة الوطنية ولم يتغير قط . والثانى اقتناعه بأن الوفد إذ يطالبه بالاستقالة إنما يجارى فى ذلك تيار الرأى العام ، على حين يود الوفد فى الحقيقة أن تبقى الوزارة فى مناصبها . ومن حقنا أن نسأل : أكان تقدير نسيم باشا لموقف الوفد على هذا النحو مما يؤيده الواقع ؟ ومن حقنا كذلك أن نسأل : ألم يكن الوفد فى هذا الموقف يحرص على أن ينجح

نسيم باشا فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وفى إجراء الانتخابات عما قريب ؟

ومهما يكن من شىء ، فإن إجماع الأحرار الدستوريين والوفد على استنكار ما أدلى به وزير الخارجية البريطانية ، وعلى المطالبة باستقالة نسيم باشا ، قد أثار فى البلاد نشاطاً بالغ العنف . فقد قامت المظاهرات فى جميع أنحاء البلاد ، وفى العاصمة بنوع خاص ، وتوالت اشتباكات البوليس مع المتظاهرين واعتداءات هؤلاء وأولئك بعضهم على بعض . وكان فى بوليس العاصمة إلى يومئذ عدد كبير من الكونستبلات الإنجليز تصدوا للطلبة فى مظاهراتهم ، فمات من هؤلاء من مات بسبب هذا التصدى ، واكتظت المستشفيات بالجرحى . وازداد الهياج شدة ، فحطم المتظاهرون مركبات الترام والأوتوبيس ومصابيح الإنارة فى الشوارع ، وبذلك تعطلت وسائل النقل والإنارة وباتت القاهرة فى أحياء كثيرة فى ظلام دامس .

وبلغ من شدة الهياج أن اضطر نسيم باشا فأصدر أمراً يحظر على الصحف نشر أنباء الإضرابات والاضطرابات ، كما اضطرت الحكومة إلى الاستعانة بقوات الجيش والحدود لإقرار الأمن والنظام .

كيف السبيل إلى الخروج من هذا المأزق ؟ لا سبيل إلا أن توحد الأمة صفوفها ، وتقف كتلة واحده مستمسكة بمطالبها . ولو أن الأحزاب اتحدت كلمتها فى تصوير الغاية التى تريدها والوسيلة إلى هذه الغاية ، لحقنت دماء الشباب ولأصبح يسيراً أن تستقر الأمور ، وأن تمهد الطريق لعود النظام والطمأنينة . ولقد دعا محمد محمود باشا إلى هذا الاتحاد فى الخطاب الذى ألقاه يوم ٧ نوفمبر ، ودعا إليه فى حرارة وحماسة حين قال : « فلنكن جميعاً قلباً واحداً فى العمل لكمال استقلال مصر وسيادتها ، وعهد مصر بأبنائها أنهم أبر بها فى ساعة الشدة من أن ينسوها ليذكروا أشخاصهم ومنافعهم ! فلننس كل شىء إلا مصر ! ولننس كل شىء إلا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر » .

وقد بدأت هذه الدعوة الصادقة تؤتى ثمارها ، بعد أن وقفت الوزارة موقف العنف والبطش من شباب الأمة المتعلم ومن رجالها العاملين . ومن كل شخص فيها يقدر حقها على أبنائها ، ويقدس حقها فى الاستقلال والسيادة والحرية . جعل الشبان يتنقلون بين أندية الأحزاب زرافات كل مساء ، يطلبون إلى زعماء هذه الأحزاب أن يتحدوا ، ويلحون فى هذا الطلب إلحاحاً يصحبه شىء من القلق على مصير البلاد . ولقد كنت أراهم كل مساء حين كانوا يحضرون إلى دار الحزب و(السياسة) يقابلون محمد باشا محمود ويقابلون رجال الحزب ويتحدثوننا فى أمر هذا الاتحاد . وكان هؤلاء الشبان يشعرون أن حرص كل

واحد من هؤلاء الساسة على أن تكون له الرياسة هو الذى يحول دون الوحدة . ولقد بدد محمد باشا مخاوفهم وشعورهم ، حين قال لهم ذات مساء : « إننى لا أبتغى من الدعوة إلى الوحدة أى شىء لنفسى ! إننى خادم لكل من يخدم وطنه بصدق وإخلاص ! » . وفى هذا المساء خرج الشبان وهم مؤمنون بأن زعيم الأحرار الدستوريين رجل نبيل حقًا ، صادق كل الصدق ، حين دعا كل مصرى أن ينسى نفسه وأن يذكر وطنه ، وأن ينسى كل شىء إلا استقلال مصر ، وحرية مصر ، ومجد مصر !

لم يقف الأحرار الدستوريون من دعوتهم إلى الوحدة موقفاً سلبياً ، بل وجه محمد باشا فى الثالث والعشرين من نوفمبر ، أى بعد عشرة أيام من عيد الجهاد ، نداء إلى الأمة جاء فيه :

« امتلأت قلوب المصريين جميعاً إيماناً بالدعوة إلى وحدة الأمة لتحقيق استقلالها . وردد شباب الأمة المتعلم صدى هذه الدعوة ، ونهض بلوائها بالقوة التى يدفع إليها ما يملأ صدور الشباب من حرارة الإيمان وثبات العقيدة ، فبذل فى سبيلها دمه ونفخ فيها من روحه ما أثار إعجاب الأمة كلها ، ولفت أنظار الناس جميعاً فى مشارق الأرض ومغاربها ، وما رفع مكانة مصر فى العالم بأسره » .

« أما وقد قام الشباب بواجبه بهذا الإخلاص الصادق والإيمان المتين ، لم يضن بدمه ولم يضن بحياته ، فواجب السياسيين وواجب أولى الرأى أن يستجيبوا لصوت الشعب وأن يتخذوا الوحدة ، وأن يتخذوا الاستقلال ، رمزاً لهذا العهد الجديد . فالوحدة سبيل الاستقلال ؛ والاستقلال سياج الدستور » .

وغداة اليوم الذى وجه فيه محمد باشا هذا النداء إلى الأمة ، نشرت الصحف أن النحاس باشا لم يقبل الدعوة إلى الائتلاف ولكنه أعلن رضاه بالاتحاد فى الأهداف . وقد ندد محمد باشا فى اليوم التالى بمسلك رئيس الوفد ، كما ندد به إسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا .

ما هو السبب الذى من أجله يرفض النحاس باشا الدعوة إلى الوحدة والائتلاف ؟ السبب جلى واضح . لقد عرضت عليه فكرة الوزارة القومية فى سنة ١٩٣١ فرفضها . وهو قد حسب أن دعوة محمد باشا محمود تومئ من جديد لإحياء هذه الفكرة . وكان النحاس باشا متشبثاً كل التشبث بأنه صاحب الحق فى الانفراد بالحكم ، لأنه كان مقتنعاً بأنه صاحب الكثرة إذا أجريت الانتخابات . لهذا رفض الدعوة الجديدة كما رفض الدعوة القديمة ، وأصر

على هذا الرفض فى سنة ١٩٣٥ كما أصر عليه فى سنة ١٩٣١ . فإذا ترتبت نتائج على هذا الإصرار تؤخر للأمة حقًّا ، فليس هو المسئول عنه ؛ لأنه يرى ، كما قال فى خطابه الذى ألقاه فى ١٣ نوفمبر ، « أن الحكومة الدستورية المستندة إلى برلمان الأمة هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع إنجلترا اتفاقاً شرعياً ثابتاً يرضاه الشعب المصرى » .

على أن رفض النحاس باشا الائتلاف لم يخفف من ضغط الطلبة على الزعماء ، ليوحدوا كلمتهم وليتعاونوا فى العمل لمصلحة الوطن . وقد كان بين الأحرار الدستوريين وبين الوفديين خلاف على الغاية المرجوة من الاتحاد ، وعلى الوسيلة إليه . كان الوفديون يرون أن هدف الأمة ينحصر فى استعادة الدستور . فإذا عاد الدستور ، وأجريت الانتخابات على أساسه ، وظهرت الأغلبية البرلمانية – كان للحكومة المستندة إلى هذه الأغلبية أن تجرى المفاوضات ؛ فإن نجحت فبها ، وإن أخفقت بقى الدستور وبقيت الأغلبية متمتعة بما تعتقده حقها فى الحكم . أما الأحرار الدستوريون فكانوا يرون غير هذا الرأى . كانوا يجعلون عقد المعاهدة مع إنجلترا هدف الوحدة والائتلاف . فإذا عقدت المعاهدة وعاد الدستور وأجريت الانتخابات ، تولت الأغلبية الحكم ، ومصر مطمئنة إلى أن الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لما تعرضت له من قبل من تعطيل وإلغاء . فقد أثبتت الحوادث أن كل مفاوضة سبقت لم تنته إلى نتيجة ، أعقبها أن أقيلت الوزارة القائمة فى الحكم أو استقالت ، وحل مجلس النواب القائم أو علقت الحياة النيابية أو ألغى الدستور كله . فالمعاهدة التى تكفل استقلال مصر ، وتنظم علاقاتها بإنجلترا ، هى سياج الدستور . وما لم تعقد هذه المعاهدة بقى الدستور معرضاً لمثل ما تعرض له من قبل ، فإذا صح أن تبذل الأمة تضحيات ، فلتكن فى سبيل الاستقلال يتمتع به الوطن ، لا فى سبيل الحكم يستأثر به حزب أو آخر . أما والوفد لا يعنى إلا بعود الدستور ليكون وسيلة إلى الحكم ، وإن تعرض هذا الدستور نفسه من بعد للتعطيل والإلغاء ، فمن العبث ، ومن بذل الجهد فى غير طائل ، أن تتحد الكلمة وتجتمع الصفوف ، وتبذل التضحيات لغرض غير الاستقلال والسيادة وكفالتهما بالمعاهدة !

كان هذا الخلاف فى تحديد الهدف بين الوفد والأحرار الدستوريين واضحاً صريحاً . وكنا فى دار الحزب و (السياسة) نصارح الشباب بموقفنا بكل جلاء ووضوح . وكنا نؤيد نظريتنا فى (السياسة) بكل قوة ، لأننا كنا نؤمن بها أصدق إيمان . وكثيراً ما كان الطلبة يحضرون يناقشوننا ثم يخرجون وكثرتهم مقتنعة بنظريتنا . أذكر يوماً مر الطلاب فى مسائه بجريدة (روز اليوسف) ، وكانت تصدر يومياً فى ذلك الحين ، وكانت تعارض النحاس

باشا ونظرياته ، فحطموا زجاج نوافذها وأبوابها ، ثم جاءوا إلينا فى بهو (السياسة) . ولقد طلب محمد باشا يومئذ إلىّ أن أخطبهم . واعتليت منصدة تخذت منها منبراً ، وبدأت أتكلم . فلم أكد أبدأ حديثى حتى وجه أحدهم إلىّ سؤالا ، حسبة أنصارنا من الطلبة مقدمة لعمل عنيف كالذى حدث فى (روز اليوسف) ، فأحاطوا بالسائل وأرادوا الاعتداء عليه . عند ذلك صحت بهم : كلا ! كلا ! إن له كل الحق فى أن يسأل ، وواجب على أن أجيب . ولى شرط واحد : أن يعدنى بشرفه أنه إذا اقتنع برأيى صرح باقتناعه ، وأعده أنا من جانبى وعداً صريحاً أننى إذا اقتنعت برأيه صرحت باقتناعى . وصفق الحاضرون وسكت السائل ، وخطبت الجمع الذى ملأ البهو من غير أن يعترضنى معترض . فلما أتممت كلامى صفق الحاضرون طويلا ، فلما انتهى تصفيقهم قلت : ها أنا ذا تكلمت ، وأنا مستعد كل الاستعداد لمناقشة من شاء المناقشة . وصفق الشبان ثانية ولم يتقدم أحد بسؤال ولا باعتراض ، وانصرف الجميع وأحسبهم يقولون فيما بينهم : ليس لنا أن نناقش الساسة حججهم ، ولكن علينا أن نلزمهم بكل وسيلة أن يتحدوا !

وفى أوائل شهر ديسمبر اشتدت المظاهرات ، وتصادم البوليس والجماهير ، وعقد الطلبة اجتماعاً فى كلية الطب نشروا على أثره قرارات أهمها بيان ما بذلوه من جهد ، فى سبيل الائتلاف ، وإقامة حفلة تأبين للذين استشهدوا منهم فى هذا السبيل ، وتنظيم مقاطعة البضائع الإنجليزية ، وتوزيع ما أصدرته الهيئات السياسية من احتجاجات على سياسة إنجلترا إلى الصحف الإنجليزية والمفوضيات بعد ترجمته إلى اللغات المختلفة .

كان موقف نسيم باشا ووزارته يزداد كل يوم حرجاً . ولقد حاول يوماً دخول كلية الطب لمناسبة رسمية ، فمنعه الطلبة واضطر إلى العود من حيث أتى . وزاد موقفه حرجا أن أثمرت مساعى الطلبة وأدت إلى الغاية المقصودة منها . فقد اتفق الوفد والأحرار الدستوريون على أن يؤلفوا جبهة وطنية تعمل فى وقت واحد لإعادة الدستور وعقد المعاهدة . وتم أول اجتماع لهذه الجبهة بمنزل محمد محمود باشا ، ثم كانت الاجتماعات تعقد بمنزل النحاس باشا بضاحية مصر الجديدة . وتألفت لجنة كنت من أعضائها لتحرير كتابين ؛ يرفع أحدهما لمقام جلالة الملك لإعادة الدستور ، ويبلغ الثانى إلى الحكومة البريطانية لتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص للسودان . وأقرت الجبهة نص الكتابين ، وأبلغا فى وقت واحد يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ . عند ذلك أيقن نسيم باشا أنه لم يبق له أن يستمر فى الحكم ، وعكف يعد كتاب استقالة الوزارة . وإنه

لكذلك إذ اتصل به سير مايلز لامبسون مندوب إنجلترا السامى فى مصر ، وأبلغه تليفونياً « أن الحكومة البريطانية لا تعارض فى أن يعيد نسيم باشا دستور سنة ١٩٢٣ بلا قيد ولا شرط ، وأنه فى هذه الحالة لا داعى لاستقالة الوزارة » . ونشر هذا التبليغ فى الصحف تبرئة لنسيم باشا ، ليفهم الشعب المصرى أنه لم يكن مختاراً فى عدم إعادة الدستور ، وإن إنجلتراهى التى منعته من ذلك ؛ ثم ليكون فى إعادة نسيم باشا الدستور ما يسكن من حدة الشعب المصرى ، وما يجعل الذين يقبلون الحكم بمشورة إنجلترا يشعرون بأنها لا تتخلى عنهم ولا تدعهم يتركون مناصبهم من غير أن تهيئ لهم فرصة مناسبة لاستقالة مشرفة .

ومن الحق أن أشير هنا إلى أن غير واحد من الوزراء ، الذين اشتركوا مع توفيق نسيم باشا فى هذه الفترة ، كان يساورهم أشد القلق منذ بدأت حركة المطالبة بالدستور بعد تصريح سير صمويل هور ، وأنهم كانوا يريدون ترك مناصبهم لولا أن نسيم باشا كان يسكن حدتهم ، إذ يحدثهم بأنه يبذل غاية الجهد ليخلى الإنجليز بينه وبين إعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وأنه كبير الأمل فى النجاح .

* * *

فى صباح ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، رفعت الجبهة عريضتها إلى جلالة الملك ، طالبة إعادة دستور سنة ١٩٢٣ . وظهر اليوم نفسه ، أبلغ المندوب السامى نسيم باشا عدم معارضة الحكومة البريطانية فى إعادة الدستور. وفى المساء صدر أمر ملكى ؛ تحدثت ديباجته عن رغبة الأمة التى « ظهرت جلية فى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ » ، وعن أن جلالة الملك كان ولا يزال يتوخى أن يسلك « بها السبيل التى تفضى إلى طمأنينتها وسعادتها » ؛ ونصت المادة الأولى منه على أن « يكون النظام الدستورى للدولة المصرية هو النظام الذى كان مقرراً بأمرنا رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ » ؛ وجرت المادة الثانية بأن « يعمل بالنظام المذكور من تاريخ انعقاد البرلمان » .

لم ير نسيم باشا أن يصدر الأمر الملكى بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، من غير أن يصحبه بيان من دولته بالجهود التى بذلها لبلوغ هذه الغاية ؛ وصدر فى الوقت نفسه بيان يهنئ الأمة بعودة الدستور ، ويشيد بما أظهرته الحكومة البريطانية من حسن النية والمبادرة لإزالة ما أحدثته تصريحات سير صمويل هور من سوء التفاهم ، وإن كان وزير الخارجية البريطانية قد ألقى هذه التصريحات عن غير قصد . فالحكومة البريطانية لم يدر بخاطرها وليس فى نيتها أن تعدل عما ورد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : من أن الدستور من شأن جلالة الملك ومن شأن الشعب المصرى وحدهما ، وسير صمويل هور لم يقصد أن يجعل لرأيه صفة إلزامية

يملى بها إرادته على مصر ، ودولته موقن بأن ما حدث لن يفضى إلا إلى توثيق العلاقات التى تربط الشعبين . وأثنى نسيم باشا فى هذا البيان على سير مايلز لامبسون ؛ لما أظهره فى أثناء مفاوضاتهما الطويلة ، وعلى الأخص خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ، من تقدير صحيح للموقف ، حتى أوشكت هذه المفاوضات أن تؤدى إلى عود دستور سنة ١٩٢٣ قبل تصريح سير صامويل هور بأيام .

قابل النحاس باشا نسيم باشا غداة ذلك اليوم ، وهنأه بإعادة الدستور ، وألح عليه ليسرع بإجراء الانتخابات لتتولى الكثرة البرلمانية الحكم والمفاوضة . ووعد نسيم باشا بتحقيق هذه المطالب . واجتمعت الجبهة فى الغد بدار النحاس باشا بمصر الجديدة ، وبحثت ما عرضه النحاس باشا نتيجة لمقابلته رئيس الوزراء ، كما تناقشت فى المظاهرات التى كانت مستمرة تنادى : « الدستور لا يكفى ، وادى النيل لا يتجزأ » . وطلبت إلى النحاس باشا أن يقابل نسيم باشا من جديد ، ويطلب إليه الإفراج عن المعتقلين ، وإلغاء الإجراءات الاستثنائية ، والعفو عن المحكوم عليهم تمهيداً للانتخابات . ووعد نسيم باشا مرة أخرى بإجابة هذه المطالب ، وذكر أنه بصدد إصدار قانون الانتخاب .

كان الأمر الملكى ، الذى أعاد دستور الأمة ووقعه جميع الوزراء ، نصراً مؤزراً للأمة توج ما بذلت من جهود منذ صدر دستور صدقى باشا . لكنه لم يكن نصراً حاسماً . فلو أن المفاوضات التى طلبت الجبهة الوطنية إجراءها مع إنجلترا لم تسفر عن نتيجة ، لانقلب هذا النصر هزيمة ، ولعادت إنجلترا إلى سابق سياستها ، ولشهدت مصر فى أمر الدستور والحياة النيابية جديداً يضطرها إلى نضال جديد .

والواقع أن المقدمات التى أعقبت طلب الجبهة الوطنية المفاوضة لم تكن لتبعث الاطمئنان إلى النفس ، برغم ما أبدته الجبهة فى كتابها إلى المندوب السامى البريطانى من شدة الحرص على نجاح الاتفاق بين الدولتين ، ومن تيسير السبيل إلى هذا النجاح ، ومن بيان نتائجه الجليلة بالنسبة لمصر وإنجلترا على سواء . فقد أشارت الجبهة فى هذا الكتاب إلى الأسباب التى تدعو مصر إلى الحرص على إتمام الاتفاق ؛ لأن ما يثيره عدم إتمامه من احتكاك بين مصر وإنجلترا يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، ويضع العقبات فى سبيل ما تريده مصر من تقدم . ومن الأمثلة التى أوردتها المذكرة ، على الضرر الذى يترتب على عدم الاتفاق ، بقاء الامتيازات الأجنبية ماسة بسيادة مصر ، حائلة بينها وبين التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على كل مقيم بأراضيها ، ووجود إدارة أوربية إلى جانب إدارة الأمن العام المصرية ،

وحرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونة حليفتها ، وحرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ، ومن دخولها عصبة الأمم لتساهم فى خدمة التقدم والسلام .

وأشارت المذكرة كذلك إلى أن عدم إتمام الاتفاق أدى إلى عدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد ، وإلى اضطراب المرافق العامة لهذا السبب ، اضطراباً شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين فى مصر على السواء .

ثم أورد الكتاب أن قيام النزاع بين إيطاليا والحبشة ، وما ترتب على ذلك من أزمة دولية ، قد ينتهى إلى اشتراك مصر فيها ، ويجعل بلادنا ميدان حرب بسببها . هذا وإنجلترا قد اتخذت أرض مصر ميداناً لاستعداداتها الحربية توقعاً للطوارئ ، كما قامت الحكومة المصرية من جانبها بإعداد كل أسباب الدفاع ، وهذا كله قد زاد المصريين يقيناً بضرورة المسارعة إلى عقد الاتفاق ، واعتبار هذه الأزمة أنسب الفرص لعقد المعاهدة بالنصوص التى أسفرت عنها مفاوضات النحاس – هندرسون سنة ١٩٣٠ ، وأن تحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل بالروح الطيبة التى سادت تلك المفاوضات .

أبلغ هذا الكتاب إلى مندوب إنجلترا السامى فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، وقتما رفع إلى جلالة الملك الطلب بإعادة دستور سنة ١٩٢٣ . ولما كان الدستور قد أعيد فى اليوم نفسه ، على أثر تخلى إنجلترا عن معارضتها فى إعادته ، فقد خيل إلى كثيرين أن توقيع المعاهدة لن يبطئ كذلك . ألم تكن النصوص التى انتهت إليها مفاوضات النحاس – هندرسون موجودة كنصوص دستور سنة ١٩٢٣ ؟ فلا جناح على إنجلترا ، وقد قبلت هذه النصوص ، أن تجيب مصر إلى قبولها من جديد ، وأن تقبل المفاوضة فيما لم يتم اتفاق بشأنه فى سنة ١٩٣٠ . لكن الأيام تعاقبت ، ولم يرد على كتاب الجبهة أى رد من الحكومة البريطانية . ترى ، ما السبب ؟ وما عسى تعتزم السياسة البريطانية بإزاء مصر ؟ إن قبولها عودة دستور سنة ١٩٢٣ فيه ما يدعو إلى الطمأنينة . لكن سكوتها عن إيضاح موقفها بشأن المعاهدة يدعو إلى الريبة ويثير المخاوف .

والواقع أن تعاقب الأيام ، من غير أن يصل رد وزارة الخارجية البريطانية على مذكرة الجبهة ، لم يكن مقصوداً به الإساءة إلى مصر من جانب سير صمويل هور فى ذلك الظرف بالذات . فقد كان الرجل مشغولا بنفسه ، وبموقفه الوزارى عن كل شىء آخر . ذلك أنه رأى فى اتفاق لاڤال ، وزير الخارجية الفرنسية ، مع الحكومة الإيطالية بشأن الحبشة ،

ما يخشى معه أن تنفصل فرنسا عن إنجلترا حين لا يستطيع سياسى أن يؤكد إلى أى مدى تصل المشكلة الايطـالية الحبشية . فإذا انفصلت فرنسا عن إنجلترا أضر ذلك بالسياسة البريطانية فى وقت تتحفز فيه ألمانيا ، وترى إيطاليا فى غزو الحبشة تمكيناً لهيبتها فى البحر الأبيض المتوسط ولإمبراطوريتها فى أفريقيا . لهذا اجتمع هورولاڤال ووضعا اتفاقاً عرف يومئذ باتفاق هور — لاڤال ؛ وطلب وزير الخارجية البريطانية من مجلس الوزراء إقراره . فلما درسه المجلس لم يقبله . وكان سير صمويل هور موقناً ، يوم أتم هذا الاتفاق ، بأن بقاءه فى وزارة الخارجية رهن بقبول مجلس الوزراء له ، وأنه لا محالة مستقيل إذا سقط الاتفاق لعدم قبوله .

وذلك ما حدث . فقد استقال سير صمويل فى ١٨ ديسمبر ، أى بعد ستة أيام من صدور الأمر الملكى بعود دستور الأمة . ولما كانت التعليمات الخاصة بالسياسة المصرية الإنجليزية تصدر إلى مندوب إنجلترا السامى بمصر من وزير الخارجية ، فقد بقى الجواب على كتاب الجبهة معلقاً بسبب الوضع الخاص الذى كان فيه سير صمويل . وكل الذى استطاعت الصحف البريطانية أن تقوله ، عشية استقالة سير صمويل ، إن الحكومة البريطانية تحبذ المفاوضة ، ولكنها مصممة على ألا تبوء بالفشل فى هذه المرة .

عين مستر أنتونى إيدن ، وزير عصبة الأمم ، خلفاً لسير صمويل هور فى وزارة الخارجية البريطانية يوم ٢٢ ديسمبر . وبعد أسبوع من تعيينه ورد على المندوب السامى البريطانى تبليغ برقى من مستر إيدن ، جاء فيه أن طلب الجبهة لتسوية العلاقات بين مصر وبريطانيا موضع عنايته الجدية . لكن إبداء الرأى فيه يحتاج إلى بعض الوقت ، نظراً لحداثة عهده بتولى مهام وزارة الخارجية ، ولاشتغال إنجلترا بالأزمة الحبشية اشتغالا لا يتيسر معه البحث حالا فى المسألة المصرية . ويحتاج الأمر بعد هذا إلى عرض ما ينتهى إليه بحثه على مجلس الوزراء البريطانى . وليس الغرض من معاذيره هذه كسب الوقت أو التسويف ، فهو شخصياً يميل كل الميل إلى عقد معاهدة تحقق الصداقة بين البلدين ، ويرجو ألا تستمر القلاقل فى مصر بعد علمها بهذا الشعور من جانب إنجلترا .

أطلع سير ما يلز لامبسون أعضاء الجبهة على هذه البرقية فرادى ، ولم يسمح بأن يعطيهم صورة منها ، فجعلوا يجتمعون يتحدثون فى مضمونها . وقد ذكر إسماعيل صدقى باشا ومحمد محمود باشا ، فى مقابلتهما للمندوب السامى ، أنهما لا يريان هذه الطريقة متفقة مع ما يرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين الدولتين . فقد صرح سير صمويل هور فى مناسبتين علانيتين بما جرح شعور المصريين . فإذا أريد إرضاء هذا الشعور لم يكن ذلك ببرقية تتلى

على أعضاء الجبهة فرادى ، بل لابد من بيان صريح يقرر قبول إنجلترا مشروع سنة ١٩٣٠ قاعدة للتسوية . فمثل هذا البيان يعيد إلى النفوس فى مصر طمأنينتها ، ويزيل المخاوف التى نشأت عن الأزمة الحبشية .

ووعد المندوب السامى البريطانى بالرجوع إلى حكومته فى هذا الشأن .

على أن الأيام تعاقبت ولم يرد من إنجلترا ما يطمئن المصريين ويزيل مخاوفهم . بل لقد ألقى مستر أنتونى إيدن ، يوم ١٨ يناير سنة ١٩٣٦ ، خطاباً فى بلدة لنجتون عن السياسة الخارجية لبريطانيا العظمى ، ولم يشر فيه بكلمة إلى مصر ؛ فأثار هذا شعور المصريين كرة أخرى ، وقامت المظاهرات ، احتجاجاً على ذلك الإغفال الذى اعتبر إهانة للشعور المصرى وللكرامة الوطنية .

لم يبطئ المندوب السامى فى تبليغ جلالة الملك ، وتبليغ نسيم باشا والنحاس باشا بعد ذلك بيومين اثنين ، استعداد الحكومة البريطانية للمفاوضة لعقد معاهدة فى الحال . لكن هذه المفاوضة يجب أن تسبقها مناقشات مبدئية مع الحكومة المصرية فى المسائل العسكرية . فإذا انتهت المناقشات إلى نتيجة مرضية ، انتقلت المناقشات إلى مسألة السودان . فإذا انتهت إلى نتيجة مرضية كذلك ، أجريت مفاوضات بين الدولتين لعقد معاهدة . ولم يتقيد الرد بأن يكون مشروع سنة ١٩٣٠ أساساً للمفاوضة ؛ بل ذكر أن الحوادث الدولية الأخيرة قد جعلت من الضرورى إعادة النظر فى المواد العسكرية الواردة فى المشروع . ولم يكتف التبليغ بهذا ، بل ختم المندوب السامى حديثه بأن فشل المفاوضات فى الوصول إلى اتفاق ستكون له عواقب خطيرة ؛ فقد يتعين على الحكومة البريطانية فى هذه الحالة أن تعيد النظر فى سياستها فى مصر ، ثم أردف : « ليس هذا تهديداً بل هو بسط للحقائق ، فإن فشل المفاوضات سيجعلنا فى مصر أمام حالة جديدة تماماً » .

وفى هذه المناسبة كرر المندوب السامى ما قاله فى أحاديثه السابقة مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة ، من ضرورة بقاء الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب فى أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره . وقد راجت الإشاعات ، حين نشر هذا التبليغ ، بأن ثمت اتجاهاً إلى تأليف وزارة قومية تتولى المباحثات المبدئية فى القاهرة ، ثم تتولى المفاوضات النهائية فى لندن . ومن بواعث هذه الإشاعات أن وزارة نسيم باشا كانت قد فقدت الكثير من هيبتها ، بحكم الحوادث التى مرت بها فى الأشهر الأخيرة . فالمظاهرات وقمعها بالعنف مما أودى بأرواح بعض الطلاب ، وتأليف الجبهة وتوليها من الشئون السياسية ما هو من صميم

عمل الوزارة ، وتلكؤ نسيم باشا فى معالجة هذا الموقف بما يجب من كياسة وحزم – كل ذلك أدى إلى الاعتقاد بأن وزارته مشرفة على الزوال .

ولم يكن عجباً أن تزول بعد أن دعا جلالة الملك نسيم باشا لمقابلته يوم ٢١ يناير سنة ١٩٣٦ ، ثم دعا رجال الجبهة لمقابلته غداة ذلك اليوم وتحدث إليهم . لقد نشرت الصحف هذا الحديث فكان مما جاء فيه : « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد ، فإن دولة رئيسها قد أعرب بعد تفاهم معى بالأمس عن رغبته فى إخلاء مركزه ، مما يدعونا الآن لتكوين وزارة ائتلافية . ولقد بحثت الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، وأظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم . لقد اتفق دولته ٩٩ ٪ على ذلك وبقى ١ ٪ ، وأنا متمسك به أيضاً » .

كانت رغبة جلالة الملك فى تأليف وزارة ائتلافية واضحة كل الوضوح من هذا الحديث . وكان نسيم باشا قد فهم هذا ، ولذلك قدم استقالته يوم قابل جلالة الملك أعضاء الجبهة . وكان جلالته يرجو أن يقتنع النحاس باشا كما اقتنع زملاؤه فى الجبهة ، وأن تتألف وزارة ائتلافية برياسته باعتباره أقدم رؤساء الوزارة بين زملائه . وكانت حجة الملك فؤاد ظاهرة فى الحديث الذى اقتبسنا منه الفقرة السابقة . فقد قال جلالته لأعضاء الجبهة أيضاً : « إن أمامكم صعاباً جمة ، فلا بد من الاستعانة عليها بالأناة والحكمة والحزم ، مع نسيان كل اعتبار غير اعتبار الغاية الكبرى التى نسعى إليها . وها هو ذا موضوع المفاوضات مع دولة إنجلترا قد أصبح من الشئون العاجلة الحالة مما يدعو لاشتغالكم بها اشتغالاً جدياً . ولا يخفى أن هذه المفاوضات قد شرع فيها تكراراً ، وفى كل مرة كان يطرأ ما يدعو لعدم نجاحها ، حتى بقينا سنين كثيرة بغير نظام مستقر . والآن وقد عرضت دولة بريطانيا المفاوضة من جديد ، فالفرصة قائمة لبذل ما يستطاع من جهود فى سبيل إنجاز المهمة الكبرى التى تتطلبها منكم البلاد . وهى فرصة جميلة تلك التى يتاح بفضلها أن يشترك زعماء البلاد جميعاً فيما يحقق رغبات الأمة كلها . كذلك فإن بريطانيا من جهتها تتوق إلى أن تتعامل مع مصر كلها » .

وبعد أن عرض جلالته فكرة الوزارة القومية ختم حديثه بقوله :

« إن الوقت وقت تضحية ، والتضحية فى سبيل البلاد تهون مهما كانت غالية . وإنى أعد جبهتكم بتعضيدى فى المهمة التى أخذتها على عاتقها ، والتى أرى أن أهم ما فيها بث روح الوئام والتضامن والمحبة بين الجميع » .

وبرغم ما فى هذا الحديث من روح سام ، ومن قبول سائر أعضاء الجبهة الاشتراك

فى وزارة ائتلافية – لقد أبى النحاس باشا تأليف هذه الوزارة تمسكاً منه برأيه الذى تمسك به سنة ١٩٣١ ، حين عرض سير برسى لورين مندوب إنجلترا السامى مثل هذه الفكرة . ولكنه لم يرفض أن يشترك هو وأن يشترك الوفد مع الأحزاب الأخرى فى جبهة المفاوضة ، ابتغاء الوصول إلى اتفاق مع إنجلترا تعذر الوصول إليه من قبل .

عند ذلك كلف جلالته نسيم باشا بالبقاء فى الحكم حتى تتألف الوزارة الجديدة . وبدأ رئيس الديوان الملكى ، على ماهر باشا ، يتصل بأعضاء الجبهة وبغير أعضاء الجبهة من رجال مصر . وقد انتهت اتصالاته بأن تؤلف وزارة محايدة لإجراء الانتخابات ، وأن تؤلف فى الوقت نفسه هيئة رسمية لإجراء المحادثات والمفاوضات فى القاهرة مع ممثل الحكومة البريطانية ، وهو مندوبها السامى فى مصر . وقد أبدى أعضاء الجبهة جميعاً اطمئنانهم إلى أن يؤلف على ماهر باشا نفسه هذه الوزارة ، فألفها فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ . وعقب تأليفها استصدر من جلالة الملك مرسوماً بتأليف هيئة المفاوضات ، من مصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا ، وإسماعيل صدقى باشا ، وحلمى عيسى باشا ، وهؤلاء هم رؤساء أحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد ؛ ومن على الشمسى باشا ، وواصف غالى باشا ، وحافظ عفيفى باشا من المستقلين عن الأحزاب ؛ ومن عثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمى النقراشى من الوفديين .

بهذا تهيأت الفرصة لبدء المفاوضات فى القاهرة واستمرارها فى الإسكندرية ، وتهيأت الفرصة لإجراء انتخابات تتولى الحكم على أثرها وزارة الأغلبية ، وحدد يوم ٢ مايو لإجراء هذه الانتخابات ، ويوم ١٠ مايو لانعقاد البرلمان .

وبهذا كله بدأ التمهيد لصفحة جديدة فى تاريخ مصر الحديث .